

الانتخابات الأميركية

الأسبوع الانتخابي الأخير... بعد تعرية الحزبين



تنتظر الرئيس المقبل قضايا مهمة على الصعيد الداخلي (أف ب)

سبعة أيام تفصل عن اليوم الانتخابي الأميركي، وتحتدم معها المناقشة بين المرشحين هيلاري كلينتون ودونالد ترامب. لكن قبل الوصول إلى تلك اللحظة، لا بد من الإشارة إلى القضايا والأولويات التي حركت الناخب الأميركي منذ البداية، وجعلته يلتفت نحو اختيار مرشح كترايب عن الحزب الجمهوري

إعداد نادين شلق

فرانسيس فوكوياما، والفريد من نوعه على حد الوصف الساخر للمحلل جورج فريدمان.

وفي اللغة السياسية الأميركية، يعد هذان التوصيفان استثنائيين ودخيلين، يستدعيان مراقبة ورصدًا لمعرفة سبب استمرار الناخبين الأميركيين في تقبل حاملهما. وهنا، لم يكن فوكوياما مضطراً إلى الذهاب أبعد من الوضع القائم، من أجل فهم الدافع وراء استحواذ "الشعبيين" على العملية الانتخابية، بشكل أو بآخر. في مقال من ثماني صفحات، نشره في مجلة "فورين أفيرز"، دخل في عمق الأسباب السياسية والاجتماعية الكثيرة التي قد تبعد الناخبين، والشعب الأميركي، عن الأحزاب الحاكمة، وتحولهم نحو أشخاص مثل ترامب. فضل فوكوياما تحليله، وقسم المسؤولية عمّا حصل، على الجمهوريين والديموقراطيين، فمهما كانت المسألة - انطلاقاً من الهجرة إلى الإصلاح المالي والتجارة وجمود الدخل - انتفض عدد كبير من الناخبين الذين ينتمون إلى الجانبين، على ما يرونه فساداً، ومؤسسة منغلقة على نفسها، والتفتوا إلى الدخلاء المتطرفين، على أمل التنقية والتطهير. بل إن الناخبين انزعوا السيطرة على الخطاب السياسي من جماعات المصالح المنظمة والأقلية التي تسيطر على مفاصل الإدارة.

من هنا، قدم المفكر الأميركي قراءة في أسباب تفضيل الناخب الأبيض لترامب، مستنداً إلى دراسته حول المجتمع الأميركي، بالنسبة إليه، إن السؤال الحقيقي ليس لماذا يوجد شعبيون في الولايات المتحدة في عام 2016، ولكن لماذا لم يظهروا سابقاً؟، خصوصاً أن أياً من الحزبين

يتخطى المشهد الانتخابي الأميركي أهميته كحدث عالمي، إلى نقاشات داخلية انطلقت مع بدء الانتخابات التمهيدية، في شباط الماضي. كان التساؤل، حينها: هل يمكن أشخاصاً مثل دونالد ترامب وبيرني ساندرز إحراز تقدم في إطار مساعهما الانتخابي؟ بدأ الوقت كفيلاً بالإجابة عن هذا التساؤل، وأيضاً بإطلاق نقاش آخر عن السبب وراء صعود نجمي ترامب وساندرز. ومع خروج هذا الأخير من السباق الرئاسي، بجهود أساسية من قادة حزبه الديموقراطي، بات ترامب الهاجس الأكبر، الذي تبنى عليه كافة التحليلات عن الانتخابات الحالية. استوطنت لدى كثيرين فكرة مفادها أن هذه الانتخابات مختلفة عن سابقتها، وراحت لدى آخرين نظرية



تأتي المسائل الاقتصادية على سلم أولويات الناخب الأميركي



عن أنها الأهم منذ زمن بعيد جداً، وذلك لأسباب كثيرة تنطلق من الاقتصاد وتصب في المجتمع، مروراً بالسياسة الداخلية والخارجية. وفي كل الحالات، شكلت حالة ترامب القاسم المشترك الذي لا يمكن تخطيه، أو المرور عليه من دون توقف، فهو الذي خالف كل التوقعات وأفضل كل الرهانات باستمرار حملته الانتخابية. ولكن الأهم أنه "الشعبي" على حد تعبير المفكر الأميركي

هي الطبقة البيضاء العاملة. مع ذلك، يرى فوكوياما أن ليس من الجيد اصطفايا الحلول الزائفة من قبل الشعبويين، فيما بات على النخب أن تستنبط حلولاً للمشاكل التي لا يمكنها تجاهلها بعد الآن أو نفيها، على أن تكون قابلة للتحقيق. ولا يخرج المفكر الأميركي عن النص السياسي، عندما يقول إن "البلد بحاجة إلى قيادة قوية، ولكن من قبل مُصلح مؤسساتي يمكن أن يجعل الحكومة فاعلة حقاً، وليس من قبل شخصاني غوغائي يكون على استعداد لضرب عُرض الحائط بالقواعد".

في مقابل ذلك، يقلل المحلل السياسي جورج فريدمان من أهمية هذه الانتخابات، من دون أن يلغي تميزها عن سابقتها بسبب وجود ترامب.

الأميركيين الأغنياء، الأمر الذي هدد سلطة الاتحادات العمالية، وقُلل من الخدمات الاجتماعية التي تساعد الأقل حظاً. ويسري الأمر ذاته على الجهة الأخرى، إذ تبنت نخب الحزب الديموقراطي إجماع ما بعد (الرئيس الأسبق رونالد ريغان على فوائد التجارة الحرة والهجرة. ولكن المشكلة الأهم مع الديموقراطيين، بحسب فوكوياما، هي أن الحزب تبنى سياسات الهوية على أنها قيمته الأساسية. وأشار في هذا المجال إلى أن هذا الحزب "فاز في الانتخابات (التمهيدية) من خلال حشد ائتلاف من الشرائح السكانية: النساء، الأميركيون من أصول أفريقية، سكان المدن، المثليون، والمدافعون عن البيئة. بينما فقد التواصل كاملاً مع مجموعة واحدة،

لم يخدم المجموعات المتراجعة" كما يجب. فيما اعتبر فوكوياما أن "مداخيل الطبقة العاملة انخفضت خلال الجيل الماضي، خصوصاً بالنسبة إلى الناخب الأبيض، فقد أشار إلى أنهم وجدوا في شعار ترامب "جعل أميركا عظيمة مجدداً، معنى كبيراً يحاكي هواجسهم. لكن يبقى أن السؤال الأهم ربما: أين كان الحزبان خلال هذه الفترة؟

يوضح المفكر الأميركي أن الحزب الجمهوري شكل في خلال العقود الماضية، حلفاً من نخب رجال الأعمال والمحافظة الاجتماعيين. وكانت نخب رجال الأعمال، من دعاة مبادئ الليبرالية الاقتصادية. فضلاً عن ذلك، كان لدى هؤلاء التزاماً إيديولوجياً بخفض الضرائب على

إلى البريكست والارهاب الإسلامي، أي العولمة المتوخشة بكل أشكالها»، ويتابع الكاتب في صحيفة «لو

السعيدة»، تستند إلى ما شهدته القارة أخيراً، «من أزمات اليورو، مروراً بقضية المهاجرين ووصولاً

تقديم نموذج يوغل في «التسلط» الذي يأتي على حساب أصوات المعارضين والمنتقدين، وهم كثر، وهذا ما أدى في نهاية الأمر إلى تبني الاتفاقية وإلى دفع بلجيكا وبرلمان والونيا إلى القبول. ورأت صحيفة «ميديابار» الفرنسية، أنه بتوقيع معاهدة التبادل الحر مع كندا (CETA)، يصل الاتحاد الأوروبي إلى الطلاق التام مع المجتمع المدني، مستسلماً لـ«غواية السلطة»، إذ إن توقيع المعاهدة في أسرع وقت يأتي لبرهنة أن الاتحاد الأوروبي لا يزال يمتلك سلطاته، مهما كان ما قاله المنتقدون في الأيام الأخيرة، ومن بينهم البرلمانات المحلية (مثل والونيا).

من جهة أخرى، ليس تعزيز النزعات السلطوية لدى بروكسل ما يبرز فقط مع توقيع المعاهدة، بل أيضاً «نهاية زمن العولمة السعيدة»، وهو ما طرحته الصحيفة انسجاماً مع ما يحذر منه الرأي العام في أوروبا، ويجهد المسؤولون الأوروبيون لإنكاره.

ويرى الكاتب الفرنسي كريستان ريو، أن فكرة نهاية «العولمة

يبقى المسؤولون في مكان آخر ويضعون الانتقادات في خانة الشعبوية (أف ب)



تقرير

بروكسل تستسلم لـ«غواية السلطة»

أثار توقيع بروكسل معاهدة التبادل الحر الأوروبي - الكندي، نقاشات في أكثر من اتجاه. أهمها ازدياد النزعة السلطوية عند المسؤولين الأوروبيين على حساب الرأي العام في القارة العجوز. خشية من أزمات جديدة، تهدد استمرارية «الاتحاد»

يبعد التوقيع نهاية الأسبوع الماضي، على اتفاقية التبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي وكندا، فتح النقاش حول مستقبل أوروبا في ظل الأزمات المتراكمة، وإلى السؤال المتجدد حول إشكالية «الوطنية/ القومية» مقابل الانفتاح الاقتصادي/ الثقافي، الذي ترى تيارات كبرى في القارة العجوز اليوم أنه سبب رئيس في اشتعال أزمات تهدد استمرار «الاتحاد».

وإذا كان إقليم والونيا في بلجيكا، قد قدم مثلاً على رفض قطاعات واسعة من المجتمعات الأوروبية المضي في سياسات الانفتاح الحر بلا لجام، من خلال تصويت برلمانها، في البداية، على رفض الاتفاقية مع كندا، بدت بروكسل مسرعة إلى